دوراً قيادياً في توزيع الاغذية والمواد التموينية على السكان. لقد أعطى الحصار للبلدة، من وجهة نظر سكانها، فرصة لمحاولة اختبار استعداداتها للاكتفاء ذاتياً (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٨٨/٧/٢٢). وكانت بيت ساحور قدمت، فعلاً، نموذجاً لنوعية هذا الاكتفاء، في الحملة التي قامت بها استجابة لنداء قيادة الانتفاضة، لعموم سكان الضفة والقطاع، وهو بناء اقتصاد منزلي. وأجريت الحملة تحت عنوان «حدائق النصر»، ولقيت تأييداً واسعاً، في الوقت الذي أجريت في البلدة محاولات ناجحة لتنظيم حراسات مدنية لمراقبة المناطق المجاورة، بعد استقالة رجال الشرطة العرب.

ساهم في انجاح حملة «حدائق النصر» نشاط قام به أستاذ علم الاحياء في جامعة بيت لحم، د. جاد اسحق، الذي افتتح محلاً لبيع بذور النباتات لسكان بيت ساحور. وقد اتهم اسحق بأنه لعب دور المفتاح في اللجنة الشعبية في البلدة بالتعاون مع اعضاء آخرين في اللجنة ممن ساهموا معه في انجاح هذه الحملة. ولهذا كله قامت سلطات الاحتلال باعتقال اسحق وأودعته سجن الظاهرية، قبل أن تقرر وضعه رهن الاعتقال الاداري (غرينبرغ، **مصدر سبق ذكره**) ويعتقد بأن السبب الحقيقي لاعتقال د. اسحق ليس اتهامه بعضوية اللجنة الشعبية، ولكن، أيضاً، نشاطه في امداد سكان بيت ساحور بالبذور لتنمية اغذيتهم الخاصة. الى ذلك، اعتقل، الى جانب اسحق، ١٦ مواطناً من سكان البلدة. والواقع ان البلدة عوقبت بشدة؛ وشمل العقاب غالبية سكانها. فاضافة الى بقائها تحت الحصار مدة عشرة أيام عصيبة، لم يسمح لسكانها بالتجول سوى لساعتين في اليوم؛ وقطعت عنها خطوط الهاتف؛ ومنع بعض المتدينين من زيارة البلدة، ومن بين هؤلاء بطريرك طائفة اللاتين الجديد، ميشيل صبّاح، وممثل السلك الدبلوماسي في القدس المستشار العام اليوناني، الياس ميلتسور (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

رداً على جميع هذه الخطوات، أعلن رئيس الادارة المدنية، شاكي ايزن، أنه «لن تتخذ خطوات تأديبية ضد اللجان الشعبية التي لا علاقة لها بالعنف، ولا تتعاطى معه. ولكن نشطاء اللجان [الشعبية] سوف يراقبون»، (غرينبرغ، **مصدر سبق ذكره**).

ولكن مصادر أخرى ذكرت ان سلطات الاحتلال لن تتوقف عن محاربة جميع التشكيلات التنظيمية الفلسطينية التي تعتبر، بصورة أو بأخرى، بديلة للاحتلال، حتى ولو كانت معادية للعنف. ويبدو مثل هذا التوجه استمراراً لسياسة منسق النشاطات في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، الذي يسير على خط غير معلن يرتكز على مقاومة النشطاء الذين يحاولون تنظيم بدائل فلسطينية مؤسساتية، كمحاولة لتشديد التماس مع سلطات الاحتلال (**المصدر نفسه**).

الى أين تنتهي تجربة بيت ساحور في مجال العصيان المدني ؟ وكيف سيتصرف سكانها بعد اعادة عدد كبير من سكانها هوياتهم ؟ وهل ستتبع بلدات أخرى نموذج بيت ساحور وتطبق خطواتها ؟

يبدو، حتى الآن، أن القيادة الموحدة قد تمهلت في استصدار موقف من «الاسلوب الساحوري»، نظراً الى المغزى العميق المتضمن فيه، في سياق السعي الى شمولية العصيان المدني والآثار المترتبة عليه فيما لو دعت هذه القيادة الى تعميم ذلك النموذج. فقد أكدت القيادة الموحدة في ندائها الرقم ٢٢، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠، على «التصدي الحازم والجماعي لسلطة الضريبة؛ وعدم [الاستجابة] لابتزازها. ودعت الى الاقتداء بنموذج بيت ساحور في مجابهة رجال الضرائب. أي أنها أخذت في الاعتبار الظروف الخاصة بكل منطقة والقدرة على تنفيذ المواجهة الشاملة مع الاحتلال، والتوقيت الملائم لاعلان حالة العصيان المدني الشامل» (سعادة سوداح، «الاسلوب الساحوري، أو العصيان الانتقائي»، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٨/٧).

تجديد الابعاد

عاودت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تشديدها على سياسة البطش وتضييق الخناق على من تعتبرهم نشطاء مباشرين، أو غير مباشرين، في الانتفاضة. وتراوحت الاجراءات الجديدة بين النفي والابعاد، من جهة، واعادة الاعتقال الاداري، وتجديد مدته لشخصيات محلية، من جهة أخرى. وكان أبرز اجراءين في هذا المجال ابعاد عدد من